الأمناء

www.alomanaa.net

امسح الكود بجوالك وتابعنا
على موقعنا الاليكتروني

الخميس 8 مايو 2025م - الموافق 10 ذو القعدة 1446 هـ - العدد 1708

"الإعدام... بين سيف العدالة وصرخة المجتمع: ماذا يحدث في عدن؟"

محمد الديني

في السنوات الأخيرة، أخذ مشهد تنفيذ أحكام الإعدام في العاصمة عدن وبعض المحافظات الجنوبية بالتصاعد بشكل لافت، حتى غدا هذا المشهد جزءاً متكرراً من العناوين الإخبارية اليومية، ومن حديث الناس في المجالس والشارع العام. أحكامٌ تنفّذ في الساحات، وأحياناً على مرأى ومسمع من الجميع، وقضايا قتل متوالية تعصف بالمجتمع وتثير الهلع في النفوس، وسط تساؤلات مشروعة: لماذا نُعدم أكثر؟ ولماذا نقتل أكثر؟

سؤال لا يحتمل التأجيل

في مجتمع يئن تحت وطأة الانفلات الأمني سابقًا، ويبحث جاهدًا عن قبضة العدالة، يبدو تنفيذ الإعدام بمثابة إعلان صريح بأن الدولة استعادت شيئًا من هيبتها. وهو كذلك، لا جدال في ذلك. فجهاز الأمن والقضاء في عدن، رغم شحّ الإمكانيات وضبابية المشهد السياسي، استطاعا أن يثبتا حضورهما. ففي الوقت الذي سادت فيه ثقافة الثأر والفوضى، جاء تنفيذ الأحكام ليبعث برسالة صادمة وواضحة: لا حصانة للقاتل.

الإعدام... عدالة أم رعب؟

قد يرى البعض في هذا التصعيد نوعًا من الردع المطلوب في مجتمع بات القتل فيه أيسر من كلمة اعتذار، لكن السؤال الأعمق الذي يجب أن يُطرح: ما الذي جعل الجريمة تتكاثر بهذا الشكل المفزع؟ كيف وصل مجتمعٌ محافظ، متدين، مترابط كالنسيج العدني والجنوب عمومًا، إلى هذا المنعطف الدموي؟ وهل الرد على الجريمة بالمزيد من الدم هو الحل الدائم، أم أنه مجرد مسكن مؤقت لنزيف متفاقم؟

نعم لدور الدولة... لا لغياب الضمير

نحن هنا لا نشكك في شرعية تنفيذ الأحكام القضائية، بل ندعمها، ونشيد بكل قاضٍ نطق بالحق، وكل رجل أمن طارد المجرمين ووقف حارسًا على بوابة القانون. لكننا في ذات الوقت نصرخ في وجه المجتمع: حرامٌ عليكم دماؤكم. فالقضاء لا ينبغي أن يكون وحده في الميدان، بل يجب أن يقف المجتمع كله أمام مرآة أخلاقه، يراجع تربية الأبناء، ثقافة العنف، غياب الحوار، وتلاشي القيم.

لا نريد عدن مدينة للإعدامات... بل مدينة للعدالة والسلام

إن ازدياد تنفيذ الإعدامات ليس مؤشر قوة فقط، بل هو إنذار خطر لما وصل إليه حالنا. فكل حكم إعدام يُنفّذ، هو في الأصل مأساة بدأت بجريمة، وربما غفلة، وربما قهر، وربما تربية مسمومة. لا نريد لعدن أن تُعرَف عالميًا بمدينة "الإعدامات العلنية"، بل نريدها حاضرة القانون، والعقل، والوعي، وواحة الأمن الاجتماعي الذي لا يحتاج كل يوم إلى مشهد دموي ليشعر الناس بالطمأنينة.

ختامًا: دعونا نحتكم إلى الضمير قبل أن نصل إلى القاضي

نعم للعدالة، نعم لهيبة الدولة، لكن الأهم من ذلك: نعم لحياة خالية من القتل. لا نريد مزيدًا من الضحايا، لا على المقصلة ولا تحت رصاصات الغدر. آن الأوان أن نسأل أنفسنا بصدق: لماذا أصبح القتل خيارًا سهلًا؟ لماذا لم يعد الدم يُرعبنا؟ الجواب في القيم، في الأسرة، في التعليم، في الإعلام، وفي وعي جماعي يجب أن ينهض من سباته.

هل نحتاج لمزيد من الإعدامات؟ أم نحتاج لمجتمع لا يُنتج قتلة؟

هنا يبدأ النقاش الحقيقي.

العام القادم ..قرن على إتمام لحظة تاريخية خالدة في عدن

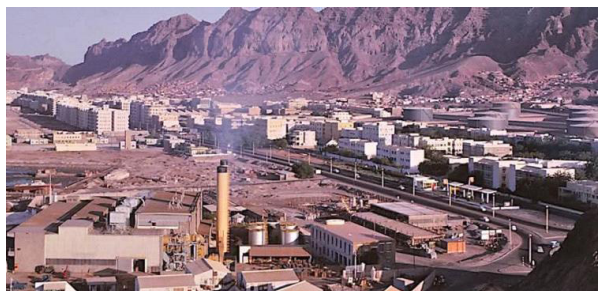

الباحث/ بلال غلام حسين:

في 11 فبراير من العام القادم ، يُتمم هذا الحدث قرناً كاملاً على لحظة تاريخية خالدة وهي، مرور مئة عام على تأسيس شبكة الكهرباء في مدينة عدن، التي انطلقت في 11 فبراير 1926م، على يد أحد عشر موظفًا من خيرة أبنّاء المدينة، وبميزانية بلغت آنذاك 525 ألف روبية .. لم يكن الأمر مجرد مشروع بنية تحتية، بل كان رمزًا لروح المبادرة والطموح العدني، وشهادة على قدرة الإنسان العدني على صناعة النور، حرفيًا ومعنويًا، في زمن كانت فيه أغلب المدن في المنطقة تغرق في الظلام.

اليوم، وبعد مئة عام، نقف أمام مشهد مقلوب ومؤلم. فبدلاً من الاحتفاء بالتقدم، نعاني من واقع تُختزل فيه الكهرباء في "الطفي لصي"، وتتحول فيه السرقة والتلاعب بأموال الكهرباء إلى عناوين يومية مألوفة والمسؤولين في سُبات عميق، ووسط عجز رسمي مؤسف وانهيار تام في منظومة الخدمة العامة .. المواطن في عدن رغم مرور قرن، ما يزال يحلم بنفس الأماني التي تحققت لجيله قبل مئة عام: إنارة مستمرة، خدمات محترمة، وحق بسيط في العيش بكرامة في مدينة كانت سبّاقة إلى كل ما هو حديث ومتطور.

في هذه الذكرى المئوية، لا نملك إلا أن نستحضر ما تحقق ذات يوم على أيدي رجال مخلصين، ونقارن بينه وبين واقع تُطفئ فيه الكهرباء ليس بفعل الأعطال فقط، بل بفعل الفساد، والعبث بالمال العام، وانعدام الرؤية الحكومية..

استخدمتها الهند في عملية "سيندور" .. تعرف على الذخيرة المتسكعة "كاميكازي"

الأمناء/ أف ب:

كشفت وسائل إعلام هندية، أمس الأربعاء، كواليس عملية "سيندور" التي شنها على أهداف داخل ، والتي تم خلالها استخدام طائرات "كاميكازي" المسيرة، أو ما يعرف بالذخائر المتسكعة.

وأعلنت وزارة الدفاع الهندية في ساعة مبكرة من صباح الأربعاء، أن القوات المسلحة الهندية ضربت 9 أهداف للبنية التحتية في باكستان والشطر الباكستاني من كشمير، في إطار "عملية سيندور" الصاروخية التي نفذتها قوات الدفاع الثلاث، الجيش الهندي والبحرية والقوات الجوية.

واستخدمت القوات الهندية طائرات "كاميكازي" المسيرة، وتُعرف أيضا باسم الذخائر المتسكعة، وهي أسلحة مصممة للاصطدام بالهدف، وعادةً ما تحمل رأسا حربيا.

ووفق وسائل إعلام هندية، فإن "هذه هي المرة الأولى منذ حرب عام 1971 التي تُستخدم فيها قوات الدفاع الهندية الثلاث معا ضد باكستان".

ما هي الذخيرة المتسكعة؟

وتقول صحيفة، "ذا هندو"، من الجوانب البارزة في عملية "سيندور" استخدام الذخائر المتسكعة، المعروفة أيضًا باسم "الطائرات المسيرة الانتحارية". وصُممت هذه الطائرات المسيرة للتحليق فوق منطقة الهدف، وتحديد التهديدات، والتعامل معها بدقة.

وعلى عكس الصواريخ التقليدية، تستطيع الذخائر المتسكعة انتظار اللحظة المناسبة لضرب الهدف، مما يقلل من خطر الأضرار الجانبية. بمجرد أن تستقر على الهدف، تصطدم به وتنفجر. وتُسمى هذه الأسلحة غالبًا بالطائرات المسيرة الانتحارية، أو الطائرات المسيرة المتفجرة.

وهذه الذخائر المتسكعة، وهي جزء من أنظمة أسلحة الضرب الدقيقة التي يستخدمها الجيش الهندي، قادرة على التحليق فوق المنطقة لتحديد موقع الهدف قبل ضربه.

وقد قام الجيش الهندي بشراء وتركيب ذخائر متسكعة مثل "ناغاسترا1-" من شركة سولار إندستريز، و"وارميت" من مجموعة دبليو بي البولندية.

المقال الاخير

القانون الدولي ينتصر للإمارات

أحمد سعيد العلوي

«البينة على من ادعى».. قاعدة فقهية وقانونية شهيرة تجبر من زعم شيئًا على غيره أن يثبته بالدليل والحجج، لكن ما بالك بادعاء لا بنيان له ولا قرائن، ادعاء منسوج بخيوط العنكبوت الهشة، ما لبث أن ذهب أدراج الرياح في أول مواجهة حقيقية.

وما أفضل أن تأتي الحقيقة من على منبر القضاء الدولي، حينما نطق العدل كلمته، فأسدل الستار وكتب تترٍ النهاية لمحاولة بائسة لتشويه موقف دولة تسعى دوماً للسلام، وأخذت خدمة الإنسانية نبراساً ومنهجاً، غير عابئة بمن أرادوا بها السوء بتوجيه الاتهامات بغير وجه حق، لغض الطرف عما يرتكبونه من جرائم ضد بني وطنهم.

ففي حكم تاريخي غير مسبوق منذ ربع قرن، أسقطت محكمة العدل الدولية الدعوى المقدمة من حكومة الجيش السوداني ضد دولة الإمارات، معتبرة أن لا ولاية لها للنظر فيها، وقررت رفض القضية من حيث الاختصاص ومن حيث المقبولية بل وشطبها من سجلاتها، وهو ما يُعد -قانوناً- حكماً نهائياً ينهي المسار القضائي برمته، ويمنع إعادة طرح القضية أمام المحكمة ذاتها، ويقطع الطريق أمام أي تصعيد قانوني ذي طابع دولي.

فقد أكدت محكمة العدل الدولية في قرارها أن الادعاءات السودانية لم تستوف الشروط الشكلية الأساسية المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة، ما يعني أن قادة الجيش السوداني فشلوا في تقديم أدلة قانونية تثبت العلاقة بين ما يزعمه وبين ما تختص به المحكمة من حيث الموضوع.

ما جرى في لاهاي قرار قانوني جاء بأغلبية ساحقة لقضاة أعلى محكمة دولية ما يعكس وضوح الحقيقة وافتقار الادعاءات لأي أساس قانوني أو حتى منطقي، ليس هذا فقط بل كان بياناً دولياً مدوياً ضد عبثية الاتهام، والمحاولات المنهجة لتحميل دولة الإمارات وزر صراع دموي لم تكن يوماً من صانعيه، بل عكس ذلك كانت وما زالت وستظل دوماً من الساعين لإخماده.

لقد حاول قادة الجيش السوداني أن يصرفوا الأنظار عن المأساة المتفاقمة في بلادهم، وعن الدور الدموي الذي ألحقوه بشعبهم، بإلقاء التهم جزافاً على دولة الإمارات، الدولة التي لم تتوانَ يوماً عن مد يد العون، وإرسال القوافل الإنسانية، واستغلال المنابر الدولية والأحداث العالمية للدعوة إلى وقف القتال، ولم ولن تيأس دوماً في رعاية أي مبادرة تؤدي إلى تسوية تحفظ للسودان وحدته، ولشعبه كرامته، وللدماء حرمته.

لقد ظن البعض أن بالإمكان توظيف القضاء في لعبة السياسة، وأن اتهاماً مرسلاً بلا دليل يمكن أن يجد له صدى في قاعات العدل، لكن ميزان المحكمة لم يفقد توازنه، ولم يخن مبادئه، والحق لا يسلب بالضجيج، والباطل أمده دوماً قصير ودلائله هشة، وقرائنه رعشة، فجاء القرار ليؤكد أن دولة الإمارات لم تُدن، لأن الدعوى سقطت بالكامل من العتبة الأولى ووُئدت في مهدها، إذ لم ترق إلى الحد الأدنى من الأهلية القانونية.

وبالتالي، فإن الأثر القانوني للحكم الصادر لا يتجاوز إسقاط الدعوى فحسب، بل يعزز من مكانة الإمارات كدولة تحترم القانون الدولي وتحسن استخدام أدواته حين تستهدف زوراً، كما يُضعف مستقبلاً من أي محاولة مشابهة، سواء من ذات الجهة أو غيرها، لتكرار مثل هذه الادعاءات على المسرح القضائي الدولي.

وهكذا، لم تسقط الدعوى وحدها، بل سقطت معها الأقنعة، وسقط الخطاب المشحون الذي أراد أن يستبدل بالحقائق الشائعات، وبالحق الباطل، وأمّا الإمارات، فتمضي في مسارها، لا تحيد عن مبادئها، ولا تهتز أمام حملات التضليل، لأنها تستمد قوتها من صدق نواياها، وعدالة موقفها، واحترام العالم لثباتها في زمن تتبدّل فيه الولاءات وتُباع فيه الأوطان بأبخس الأثمان.